

بقوله: «والعامل فيه إذا كان مفعولاً مطلقاً ليس هو الفعل بنفسه، وإنما هو مايتضمنه من معنى «فعل» الذي هو: فاء وعين ولام، لأنك إذا قلت: ضربت، تضمن «ضربت» معنى «فعلت» لأن كل ضرب فعل، وليس كل فعل ضرباً، وإذا كان الأمر كذلك فضرباً منصوب بفعلت المدلول عليه بضرب، حتى كأنك قلت: فعلت ضرباً(١)».

وقد مثل السهيلي في هذه الفقرة بمصدر غير محدود ولا منعوت، ولكن من مذهبه أنه يجوز أن يُعرب مفعولاً مطلقاً على إرادة الوصف، وله في ذلك حوارٌ مع شيخه ابن الطراوة.

ويعيننا هنا أنه يرى المفعول المطلق معمولاً لما يتضمنه الفعل قبله، ومن مذهبه أن مايتضمنه الفعل من معنى «فعل» لا يقع بعده إلا مفعول مطلق(٢)، فلا يقع بعده مصدر مؤكد، لأن من أصله أن «فعل» وما كان نحوها من الأحداث العامة الشائعة لا تؤكد بمصدر(٣)، كما أنه لا يتعدى إلى المفعول به لأن الأفعال العامة عنده لا تتعلق إلا بالأحداث لا بالجواهر(٤).

وخلاصة الرأي أنه لا يعرب شيئاً مما اصطلح على تسميته بالمفعول المطلق مفعولاً به، لاهو ولا شيخه ابن الطراوة، وأن مانسب إليه من ذلك فهو من فهم أبي حيان.

صلة الفعل ببقية أجزاء التركيب :

الفعل عند السهيلي لا يدل إلا على المصدر، والفاعل، والمفعول به، وقد عمل في هذه الثلاثة بسبب دلالة عليها، فما صلته ببقية الأنواع التي تدخل في

(١) النتائج ٣٥٧.

(٢) د م ١٨٩ ، ٣٦٠.

(٣) ن . م . ٣٦٠.